العاصمة الإدارية ... ضرورة مستقبلية

الدكتور عبد الباقى إبراهيم

الأهرام الاقتصادى 12/8/1991

تعانى القاهرة الكبرى من الضغط السكانى الرهيب وسوف تستمر معاناتها وتزداد طالما بقيت الادارة المركزية فيها تجذب نحوها الأنشطة المالية والادارية والاعلامية والثقافية والسياحية. وسوف تزداد معها كل المشاكل المرورية والاسكانية والأمنية والصحية والادارية، الأمر الذى سوف يؤثر بالتبعية على التنمية الاقتصادية التى تسعى الدولة بكل الوسائل لدفعها .... إن تضخم القاهرة سوف يمتص نتائج كل الانجازات الاقتصادية، الأمر الذى يستدعى ايجاد التوازن الاقتصادى بين المدن القديمة والمدن الجديدة فى اطار نظام الحكم المحلى، وذلك بهدف زيادة عوامل الطرد من المناطق المزدحمة مع زيادة عوامل الجذب فى المناطق الجديدة وذلك من خلال الاجراءات الإدارية والمالية والتشريعية التى تساعد على ذلك. واذا كانت الدولة تسعى إلى تحرير الاقتصاد المصرى على مدى ثلاث سنوات فلا أقل من أن تسعى إلى تحرير المدن الكبيرة من الاختناقات التى أصابتها وتصيبها بالرغم من كل الانجازات التى تقام فيها. لقد أصبح البحث عن عاصمة ادارية خارج القاهرة ضرورة مستقبلية.

طالما أثير موضوع البحث عن موقع مناسب للعاصمة الإدارية بهدف تخفيف الضغط الرهيب على القاهرة الكبرى، وتوجيه الفائض السكانى منها إلى مناطق جديدة للاستيطان البشرى كهدف الاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية الاجتماعية العمرانية. وقد طرحت فى هذا الاتجاه عدد من الأفكار واتخذ فيها عدد من الاجراءات والقرارات ولكن لم يتحقق لها أى فعالية. فقد طرحت فكرة اختيار مدينة المنيا كعاصمة ادارية ولكن لم تجد هذه الفكرة أية استجابة ، كما اتخذت الاجراءات الخاصة بنقل بعض الوزارات إلى مدينة السادات ولكن قوبلت هذه الاجراءات بالعديد من الصعوبات التنفيذية المرتبطة بظروف العاملين فى هذه الوزارات واستقرار احوالهم ومعيشتهم فى القاهرة حيث السكن الرخيص والخدمات الميسرة ومراكز الأعمال ومنابع الاعلام التى ساعدت جميعها على هذا التركيز السكانى الشديد فى مدينة القاهرة التى تستوعب حوإلى 20% من سكان الدولة ... وتوقف البحث عن بدائل أخرى ... وهدأت الدعوة للبحث عن موقع آخر للعاصمة الإدارية... واستمر تفاقم المشاكل فى المدينة الكبيرة حتى كادت أن تختنق مرافقها مرة أخرى الأمر الذى حمل الدولة الكثير من الاعباء لاعادة بنائها، لقد حان الوقت للمراجعة الكاملة للاستراتيجية العمرانية للدولة حتى لا تتكرر مآسى القاهرة فى الطرق والمرافق والخدمات، وحتى لا تتفاقم مشاكل المدن الأخرى التى تنوء بالحمل السكانى الرهيب ... ان مراجعة الاستراتيجية العمرانية للدولة لابد وأن تبنى على أساس توفير عوامل الجذب فى المواقع الجديدة مع زيادة عوامل الطرد من المواقع المزدحمة بالسكان.

ويستمر البحث عن بديل آخر للعاصمة الإدارية فى مختلف المواقع على الخريطة المصرية وخاصة و أن موقع القاهرة عند ملتقى الدلتا بالصعيد يؤكد المركزية الشديدة لموقع المدينة الكبيرة ، الأمر الذى يزيد من صعوبة البحث عن بديل آخر فى مكان آخر تتوافر فيه المقومات المكانية والمعيشية والاستراتيجية والحضارية التى تهيئه لاجتذاب العاصمة الإدارية وذلك فى

ضوء الأمثلة والتجارب العديدة للعواصم الإدارية فى العالم وعلاقتها بعواصم الاعمال فيها – على فرض أن مدينة القاهرة سوف تتحول إلى عاصمة للاعمال – فهناك العلاقة الاقليمية بين واشنطن العاصمة الإدارية للولايات المتحدة ونيويورك عاصمة الاعمال ... وبرازيليا العاصمة الإدارية وريو عاصمة الاعمال فى البرازيل ... وبون العاصمة الإدارية وبرلين عاصمة الاعمال فى ألمانيا ... وبرن العاصمة الإدارية وزيوريخ عاصمة الأعمال فى سويسرا ... وأنقرة العاصمة الإدارية واسطنبول عاصمة الأعمال فى تركيا ... والرباط العاصمة الإدارية والدار البيضاء عاصمة الأعمال فى المغرب، واسلام أباد العاصمةالإدارية وكراتشى عاصمة الأعمال فى باكستان، وغير ذلك من الأمثلة، أما بالنسبة للقاهرة فإن الأمر يظهر أكثر صعوبة من الأمثلة السابقة نظرا للمركزية الشديدة التى تتمتع بها العاصمة. فالبحث عن موقع للعاصمة الإدارية خارجا عنها لابد وأن يخضع للعديد من المعايير والمقاييس التخطيطية التى تساعد على الاختيار.

واذا ماقورنت هذه المعايير والمقاييس بالنسبة لعدد من الاختبارات بين مدينة المنيا جنوبا ومدينة السادات غربا والعاشر من رمضان أو الاسماعيلية أو السويس شرقا لوجدنا كفة الترجيح تتجه نحو مدينة الاسماعيلية لما لها من مقومات مكانية واستراتيجية تؤهلها لأن تكون البوابة الرئيسية لسيناء، ومقومات مناخية وسياحية وجمالية وبعد مناسب قدره 125 كيلو مترا من القاهرة. هذا بالاضافة إلى وجود مجتمع متكامل الخدمات منخفض الكثافة ومنشآت قائمة أو تحت التنفيذ يمكن أن تستوعب بعض الوزارات ومجلسى الشعب والشورى، ومواقع متميزة تطل على القناة يمكن أن تستوعب مبانى رياسة الجمهورية ورياسة الوزارة، هذا بالاضافة إلى الضواحى السكنية والسياحية التى يمكن أن توفر نوعيات الاسكان المختلفة للقيادات والعاملين.

هذا بالاضافة إلى البعد المناسب والمباشر بين المدينة ومطار القاهرة بالاضافة إلى وجود مطار خاص بها مع شبكة ممتازة من الطرق السريعة التى تربط المدينة شرقا وغربا وجنوبا وشمالا دون اختناقات.

إن اختيار مدينة الاسماعيلية عاصمة ادارية سوف يساعد التنمية على جذب التعمير الاستيطانى إلى المساحات الصحراوية فى شرق الدلتا ويزيد من معدلات الاستيطان المتأخرة فى مدينة العاشر من رمضان. كما يزيد من مقومات الجذب للتعمير والاستيطان فى محافظتى السويس وبورسعيد كما يساعد على جذب عوامل التعمير إلى المناطق الشاسعة شرق القنال خاصة مناطق التنمية الزراعية والتنمية العمرانية للاسماعيلية الجديدة، هذا بخلاف ما قد يقام فى كل من هذه المناطق من مشروعات استثمارية صناعية أو زراعية أو سياحية متكاملة توفر فرصا جديدة للعمل واسكان الشباب ، الأمر الذى يساعد على امكانية التحكم فى التنمية العمرانية الجديدة بما يساعد على توفير الطابع العمرانى والمعمارى الذى يميز العاصمة الادارية. إن نقل العاصمة الإدارية إلى مدينة الاسماعيلية سوف يغير الخريطة العمرانية والسكانية للدولة بما يحقق استراتيجية التنمية القومية الاقتصادية والاجتماعية فى بعدها المكانى.

وسوف تتغير بالتبعية الخريطة السكانية لسيناء حيث تقام مدينة الاسماعيلية الجديدة شرقا وتربطها بالمدينة الحالية مجموعة من الجسور عبر قناة السويس تعمل على الجذب السكانى إلى شرق القناة ثم إلى عمق سيناء بكل خيراتها مما يساعد على تحقيق

أهداف الاستراتيجية الدفاعية للدولة. وحتى لا تستمر سيناء منطقة عازلة كما كانت عبر التاريخ. ان تكنولوجيا الحرب الحديثة قد غيرت الكثير من المفاهيم الاستراتيجية، لقد انتهت عصور الغزوات البرية التى طالما دخلت مصر عبر سيناء ولم يعد للمسافات حساباتها السابقة فى عالم الأقمار الصناعية وحرب الفضاء.

ان اختيار الاسماعيلية بشقيها الغربى والشرقى سوف يعطى العاصمة الإدارية بعدا حضاريا جديدا يقوى الرابطة المكانية بين افريقيا وآسيا وسوف تحفظ بين شقيها أهم طرق الملاحة فى عالم السلام

وهكذا تصبح العاصمة الإدارية الجديدة ضرورة مستقبلية وتبقى القاهرة العاصمة التاريخية والمالية والتجارية والسياحية. وتتحول القصور الجمهورية فيها إلى الاغراض الاستثمارية السياحية والثقافية.